

Education policy

سياسات التعليم

Prepared by Dr. Eman almasri

ELD 721

المحاضرة التاسعة



ماجستير القيادة التربوية
Education policy
سياسات التعليم

المحاضرة التاسعة
خصصة التعليم

ELD721

Prepared by
Dr. Eman ALmasri

نتائج المحاضرة السابقة

مفهوم تحليل السياسات التعليمية

أهمية ومستويات تحليل السياسات التعليمية

صفات المحلل الجيد ومبادئ عملية للتحليل السياسات

مفهوم ومقومات وأهمية البحث التربوي

خصائص ومعوقات وخطوات البحث التربوي

محتوى المادة الدراسية والجدول الزمني

المحاضرة	الموضوع	التاريخ	ملاحظات
١.	مفهوم السياسات التعليمية		✓
٢	خصائص السياسات التعليمية وأنواعها		✓
٣	التطورات التاريخية والحديثة والمنهجية للسياسات التعليمية		✓
٤	نظريات السياسات التعليمية		✓
٥	المداخل الاقتصادية لصنع السياسات التعليمية		✓
٦	مؤسسات صنع السياسات التعليمية		✓
٧	صنع السياسات التعليمية والتخطيط التربوي		✓
٨	تحليل السياسات التعليمية ودور البحث التربوي		✓
٩	خصخصة التعليم		✓
١٠	نماذج من السياسات التعليمية في الوطن العربي والعالم		
	الامتحان النهائي		

برزت في العقود الأخيرة العديد من التحديات في كافة المجالات وأهمها التحديات الاقتصادية من حيث نمو حجم المصروفات للقطاع العام وعجز الموازنات العامة وتدني مستوى الكفاءة في الخدمات العامة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج هذه المشاكل.

وقد شمل التوجه نحو الخصخصة الكثير من مجالات الحياة خاصة قطاع الخدمات الأساسية وفي مقدمتها التعليمية، وقد أشارت دراسات كثيرة إلى عدم قدرة الدول بما فيها الغنية والمتقدمة على الاستمرار في تمويل التعليم والإنفاق على احتياجاته، وكذلك ارتفاع تكلفة التعليم المتسارعة إثر الزيادة في أعداد الطلبة. وللخروج من تلك المشكلة أو للحد من خطورة تفاقمها قامت العديد من الدول بالبحث عن مصادر تمويلية أخرى (غير حكومية) تخفف العبء التمويلي على كاهل الدولة من جهة، وتعمل على توسيع فرص التعليم لمواجهة شدة الطلب الاجتماعي عليه من جهة ثانية ومواجهة الحاجة إلى جودة التعليم في المدارس والجامعات الحكومية ومن أحد تلك الحلول خصخصة التعليم.



فماذا نقصد بخصخصة التعليم؟

نتائج المحاضرة التاسعة

- مفهوم الخصخصة وخصخصة التعليم
- مبررات خصخصة التعليم
- إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم
- معوقات خصخصة التعليم
- أنواع خصخصة التعليم
- آليات مقترحة لتطبيق خصخصة التعليم

خصخصة التعليم العام (الحكومي)

يواجه التعليم العام والعالى الحكومى تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، كالعولمة والتجارة الحرة والثورة التكنولوجية الرابعة، وما يرافق ذلك من زيادة الطلب على التعليم ، وقلة الموارد الداعمة التي تمتلكها الحكومات، وما تعانيه من عجز أثر على واجباتها نحو تطوير وتجويد النظام التعليمي، لذا تم اللجوء إلى مصادر وموارد غير حكومية للمساعدة في دعم التعليم.

شهد العالم العربي تطوراً كبيراً في مجال خصخصة التعليم في العقود الأخيرة. حيث قامت العديد من الدول بتبني سياسات لتعزيز الخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية. فبعض البلدان اتبعت نهجاً كلياً في خصخصة التعليم العالى، بينما اتبعت أخرى نهجاً جزئياً .



الخصخصة

مفهوم الخصخصة

يُعرّف مصطلح الخصخصة بأنه مصطلح يشير إلى الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهذا المصطلح له العديد من المرادفات التي تؤدي إلى نفس المعنى ومنها التحول إلى القطاع الخاص، وهي الانتقال الذي يحدث في مؤسسات الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ويتم تعريفها أيضًا على أنها إدخال القوة المحتملة في السوق الاقتصادي للعرض والطلب إلى اقتصاد الدولة، ويشار إليها أيضًا إلى نقل أو بيع أو نقل المشاريع العامة للقطاع الخاص. وعُرفت الخصخصة على أنها "نقل الملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بشرط أن تتحقق السيطرة الكاملة من قبل القطاع الخاص، والتي لا تتحقق غالبًا إلا من خلال النقل الفعلي للأغلبية. ملكية القطاع الخاص".

تُعرّف خصخصة التعليم بأنها عملية نقل جزئي أو كلي للمؤسسات التعليمية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى أن تصبح المؤسسات التعليمية ملكًا لأصحاب القطاع الخاص. أي ليست بيد الدولة، وهذا يجعل التعليم خدمة للمؤسسات الخاصة، ولا علاقة للدولة أو الخزانة العامة بالتعليم. ✓ وكذلك تُعرف بأنها نقل للأصول أو للإدارة أو وظائف أو مسؤوليات متعلقة بالتعليم من الدولة لجهات خاصة.

✓ وأيضًا هي عملية تمكين القطاع الخاص من تمويل وإدارة مؤسسات التعليم بغرض تحقيق بعض الأهداف وتحصيل عائد مالي وفقًا للقوانين والأنظمة.

✓ وكذلك هي قيام القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية لتحقيق مجموعة من الأهداف يتم تحديدها بشكل مسبق بصورة تتماشى مع السياسات العامة للدولة



مبشرات خصخصة التعليم العام (الحكومي)



أولاً : مبشرات اقتصادية

شهدت دول العالم تحولاً نحو اقتصاد السوق وتقاسم المسؤولية مع القطاع الخاص كشريك أساسي للتعليم العام، وتعاضم دوره في ظل العولمة وما أفرزته من اتفاقيات كاتفاقية الجات (Gat) التي هدمت الحدود بين الدول، والتي انعكست على مجال التعليم.

فلم تعد دول العالم النامية قادرة على تحمل كلفة التعليم المتزايدة في ظل الإقبال الهائل على التعليم، لذا تم التوجه إلى التعليم الخاص ليحمل جزء من مسؤولية القطاع العام، وتخفيف الاكتظاظ في صفوف المؤسسات التعليمية العامة، والارتقاء بمستواها من خلال فتح تخصصات جديدة مطلوبة في سوق العمل، وتوظيف منجزات التكنولوجيا في العملية التعليمية. ويحول أيضاً دون استنزاف العملة الصعبة إذ يضطر الطلبة للدراسة في الخارج.



ثانيًا: مبررات تربوية .

أصبحت المدارس والجامعات الحكومية مكتظة بأعداد كبيرة من الطلبة وبما يفوق طاقتها الاستيعابية بسبب إلزامية ومجانية التعليم في بعض الدول الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى التعليم وتراجعته، لذلك تم إنشاء بعض المدارس والجامعات الخاصة لتخفيف العبء الجهاة الرسمية ولرفع مستوى العملية التعليمية من خلال توفير الكادر التعليمي المميز والمؤهل وتوفير تكنولوجيا متطورة تسمح بها إمكانات المؤسسات الخاصة، وستعمل على تحقيق الميزة التنافسية والتي يمكن أن تكون ذات أثر كبير في إثراء العمل الأكاديمي لمؤسسات التعليم. مما سيساعد على إيجاد بيئة تنافسية بينها لتقديم الأفضل للطلبة وأولياء الأمور والمجتمع وسوق العمل.

كما أن استقلالية مؤسسات التعليم الخاصة وبالذات في ما يتعلق بالقبول والمناهج وطرائق التقويم يمكن أن يجعلها انجح في التفاعل مع المتغيرات الحديثة في الميدان التعليمي. وذلك بما يتناسب مع تغيّر احتياجات الطلبة، وفتح آفاق أوسع لتكلفة أسعار استقدام المعلمين والموظفين بعيدًا عن المحدّدات التي تُلزمها الحكومات والمؤسسات الرسميّة، حيث تؤدّي هذه المحددات في المؤسسات التعليميّة الحكوميّة إلى جمود وانغلاق وعدم نموّ وتطور، وهو ما ينعكس سلبيًا على العمليّة التعليميّة وبالتالي وجود خلل في تقدّم المجتمع والدولة وازدهارها لذا كان من الضروريّ وجود القطاع الخاص للقيام بهذه المهمّة، والتي تتميّز بالتقليل من الروتين القاتل والبيروقراطية المملة، فتصبح معها المدارس والمؤسسات التعليميّة الخاصّة أكثر كفاءة ومرونة وقدرة على إنجاز العمل بشكل أفضل مقارنة بما تقدّمه المؤسسات التعليميّة الحكوميّة.



ثالثاً- مبررات اجتماعية.

وتكمن المبررات الاجتماعية من خلال زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم كمنفذ للحراك الاجتماعي، إذ أن مؤسسات التعليم تؤهل الأفراد وتزودهم بالمهارات اللازمة التي تمكنهم من الحصول على وظائف ذوات عوائد مادية. الأمر الذي يؤدي إلى مكانة اجتماعية محترمة. كما أن نمو المجتمعات وتقدمها في كثير من الدول قد أفرز طبقات وشرائح اجتماعية ترى من الضرورة أن تعلم أبنائها في مؤسسات التعليم العالي الخاصة وذلك لعدة أسباب ومنها: لأنهم لا يحصلون على مقاعد في مؤسسات التعليم الرسمية بسبب كثرة الإقبال عليها ومراعاة لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.



أو لأن منتسبي هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية يودون أن يتعلم أبنائهم في مؤسسات تعليم عالي معينة ذات توجهات ومنظومات قيمية خاصة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هناك مؤسسات تعليم عالي خاصة تلبي هذه الاحتياجات، وبالذات في داخل البلاد وحيث لا يرغب كثيرون في إرسال أبنائهم إلى الخارج حفاظا عليهم من المؤثرات الخارجية السلبية والحفاظ على قيمهم وعاداتهم ومعتقداتهم.

إيجابيات وفوائد خصخصة التعليم





إيجابيات وفوائد خصخصة التعليم

١. تخفيض الضرائب على المواطنين: يعدّ تخفيض الضرائب على المواطنين من أهمّ فوائد خصخصة التعليم، فمن خلال خصخصته تقلّ التزامات الدولة المادية تجاه المدارس وبالتالي ستقلّ الضرائب التي تأخذها الدولة والمخصصة لهذه الخدمات، مما سينعكس إيجابًا على الحالة المادية للأفراد، وخلق تكاليف أقلّ للإمدادات اللازمة للعملية التعليمية .

٢. تخفيف التأثير السياسي على التعليم: إذ توفرّ خصخصة التعليم المزيد من الاستقلالية للمدارس واعتماد أقلّ على الحكومات، وبالتالي ستمتّع المدارس الخاصّة باستقلاليّة أكبر بعيدًا عن أيّ تدخلات سياسيّة يمكنها التأثير سلبيًا على عملية التعليم سواء أكان تدخلًا إداريًا أو تنظيميًا أو تمويليًا.

٣. تحقق خصخصة التعليم في بعض الدول تعاونًا بين أولياء الأمور والمدارس الخاصة لتحديد المناهج المناسبة للطلبة بعيدًا عن أيّ تأثيرات خارجيّة من الحكومات، وينتج عن هذا التعاون منهجًا مخصصًا يفيد المجتمع ويساعد على ازدهاره، كما يؤدي إلى اتساق الفصول الدراسية، بدلًا من أن يحدد السياسيون هذه المناهج بعيدًا عن نظرة أولياء الأمور .

٤. تضافر جهود التعليم الخاص مع الحكومي يجب أن يكون هناك تواصلًا بين القطاعين العام والخاص؛ إذ إنّ خصخصة التعليم لا تعني أنّ المدرسة لم تعد جزءًا من القطاع الحكومي العام، بل هي شريك في العملية التعليمية ولكن بمناهج دراسية خاصة قد أنشأت من خلال تعاون المعلمين مع أولياء الأمور.

٥. تجويد التعليم بسبب التنافس إذ تساهم عمليّة خصخصة التعليم برفع كفاءة التعليم والذي يعدّ هدفًا تتطلّع له جميع المدارس بشقيها الخاص والحكومي، إلّا أنّ خصخصة التعليم تساهم في تسريع هذه العمليّة بشكل واضح بسبب روح المنافسة العالية بين المدارس الخاصة لإنشاء أفضل هيئة تعليمية ممكنة للطلبة، وبالتالي تفتح المجال لمزيد من الإبداع والابتكار في عمليات التعلم المقدّمة.

٦. تعمل المدارس والجامعات الخاصّة على رفع مستوى المعلمين فهي تستقطب المتميّزين منهم والأكثر كفاءة ليكونوا ضمن كادرها التدريسيّ لما يمتلكونه من مهارات الابتكار والإبداع، ولذلك فإنّ التنافس لم يكن مقتصرًا ليكون بين المدارس ولكن أصبح بين المعلّمين وهو ما يحقق الفائدة الأكبر للطلبة.

٧. توفير أفضل بيئة تعليمية للطلبة، إذ يهتم أولياء الأمور بنوعية البيئة المدرسية سواء أكانت تعليمية أم اجتماعية وكذلك بالخدمات المقدمة لأبنائهم وبوجود المدارس والجامعات الخاصة سيكون المجال مفتوح لديهم لاختيار أفضل بيئة تعليمية لهم من خلال النظر إلى سيرة المدرسة وعطائها على مدار السنوات، لذلك تهتم المدارس في رفع مستواها وابتكار طرق جديدة للتعليم، للحفاظ على جودة التعليم العالية حتى تضمن تسجيل أكبر عدد من الطلبة.

٨. زيادة الخيارات التعليمية تساهم خصخصة التعليم في مساعدة كلّ طالب في العثور على أفضل الخيارات للمدارس التي تناسب وضعه، فعندما تتنوع المدارس وتتنوع خيارات التعليم وأساليبه والمناهج المعطاة، يعطي ذلك مساحة أكبر للطلاب لاختيار المدرسة التي تُقدّم الخيارات الأنسب بالنسبة له.

٩. رقابة الأهالي المباشرة على تعليم أبنائهم تُضيف خصخصة التعليم مسؤوليةً أكبر على الأهالي، فقد كان التعليم قبل خصخصته مجانيًا أو بمبالغ قليلة جدًا مما جعل العديد من الأهالي والطلبة غير مكترئين بمستوى المدارس ومستوى التعليم الذي يحصل عليه أبنائهم، ولكن ساعدت الخصخصة على تحمّل أولياء الأمور تكلفة التعليم كاملة لذلك وبالتالي زيادة اهتمام أولياء الأمور بجودة التدريس التي يتلقاها أبنائهم.

١٠. تُعزّز خصخصة التعليم رقابة الأهالي على المدرسة إذ يستطيعون من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال الاجتماعات المباشرة مع إدارات المدرسة تحدث بصورة دورية مناقشة مستوى الطالب بشكل مفصّل كحلّه للواجبات وعلاماته الشهرية والفصلية.

١. احتكار الخدمة التعليمية من قبل الشركات الخاصة التي ستحاول الحصول على معظم التعليم من خلال احتكار خدماتها لنفسها فقط.

٢. إلحاق الكثير من الخسائر المادية بالقطاع العام حيث يتم تحويل جميع المكاسب التعليمية إلى القطاع الخاص.

٣. اعتماد العديد من الشركات الخاصة عن مبدأ الربح الكبير في وقت قصير، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار التعليم.



٤. انخفاض مستوى الخدمة في حالة تولي شركة خاصة لقطاع التعليم بأكمله، مما يؤدي إلى انخفاض الخدمات وارتفاع الأسعار لتوليد العوائد المالية اللازمة.

٥. احتكار التعليم على طبقة معينة من الناس وظهور الفروق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، حيث يقوم أولياء الأمور المقتدرون ماديًا بإرسال أبنائهم إلى هذه المؤسسات في حين لا يستطيع غير القادرين على ذلك.

٦. تدني مستوى البحث العلمي، وذلك لأن مؤسسات التعليم الخاص لا تركز عليه لأنه مكلف ماديًا ويحتاج إلى كوادر مؤهلة ومدربة.



٧. التحكم في رواتب العاملين والتهديد بإنهاء العقود.

٨. وجود فجوة بين مخرجات التعليم الحكومي الرسمي والتعليم الخاص.

٩. قد تؤدي إلى الواسطة والمحسوبية وانتشار الرشاوي في بعض الحالات.

١٠. استهتار بعض الطلبة في التعليم لأنهم يدركون بأنهم سينجحون مقابل المبالغ المالية الكبيرة التي يدفعونها.

إن الحديث عن خصخصة قطاع هام وحيوي كقطاع التعليم في أي دولة صناعية كانت أم نامية يثير جدلاً واسعاً بين التربويين والمسؤولين وحتى عامة الناس الذين لم يدركوا بعد هل خصخصة التعليم العام في صالحهم أم لا؟

فالتعليم ليس خدمة مادية كالسلع أو الخدمات، بل له رسالة تربوية وخدمة يحتاجها الأغنياء والفقراء على حد سواء، والخلاف حول خصخصة هذا القطاع يستدعي أن نحدد موقفاً تربوياً يستند إلى فكر تربوي ينسجم مع مصالح الشعوب ومستقبلها، ليتسنى صياغة موقف جماعي، فإن كانت في صالح التعليم والمجتمع يجب أن ندعمها ونفسح لها المجال، وإلا فإن علينا مكافحتها ووقف توغلها في قطاعاتنا التربوية والتعليمية بكافة مراحلها ومستوياتها.

وحتى لو أن الخصخصة غدت مظهرًا رئيساً في عدد من الدول الصناعية، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنها قادرة على حل المشكلات التعليمية والاقتصادية في مجتمعات وبيئات أخرى، ومنها مجتمعنا العربي. فالجدل في أوساط التربويين بين مؤيد ومعارض لخصخصة التعليم حيث يطرح المؤيدون حججهم وكذلك المعارضون.

يعتبر التعليم حق من حقوق الفرد الأساسية، حيث كانت الدول منذ فترة طويلة هي الراعية والمقدمة لهذه الخدمة، ولكن ظهرت اتجاهات على مستوى العالم حدثت من مسؤولية الدولة، وأسندت للقطاع الخاص بعض أو كل الخدمات التي تقدمها الدولة.



أنواع خصخصة التعليم

هناك ثلاثة أنواع من خصخصة التعليم، مقسمة على أساس الخصخصة الواسعة للمؤسسات التعليمية في الدولة. هذه الأنواع هي الخصخصة الكاملة للتعليم، والخصخصة المشروطة للتعليم، والخصخصة الجزئية للتعليم.

1. الخصخصة الكاملة للتعليم

وهي أكثر أنواع الخصخصة عمومية وشمولية في الدولة، وفي هذا النوع تنتقل مسؤولية التعليم في الدولة في جميع المؤسسات التعليمية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وفي هذه الحالة تكون الدولة أو القطاع العام (القطاع الحكومي) خارج أي قرارات تربوية في الدولة ولا يتدخل في الشؤون التعليمية.

٢. الخصخصة الجزئية لنظام التعليم

الخصخصة الجزئية للتعليم تعني نقل العديد من المسؤوليات من القطاع العام إلى القطاع الخاص دون إلغاء مسؤولية القطاع العام بشكل عام. تتم مناقشة العديد من الأمور التعليمية في هذا النوع من الخصخصة مع القطاع العام للحكومة، ولا يتحمل القطاع العام سوى القليل من المسؤولية عن التعليم في البلاد.

٣. الخصخصة المشروطة للتعليم

الخصخصة المشروطة للتعليم هي نقل بعض المسؤوليات من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشروط يفرضها القطاع العام ويوافق عليها القطاع الخاص، وفي هذه الحالة تظل كلمة القطاع العام في التعليم هي الأهم ومعظم مؤسسات التعليم الخاص (مدارس وجامعات) الوطن العربي من هذا النوع.

معيقات خصخصة التعليم

أثبتت الدراسات أن تطبيق الخصخصة في التعليم أمرًا ليس سهلًا، أي أن مؤسسات التعليم (المدارس والكليات والجامعات) تواجه العديد من الصعوبات والمعيقات، والتي يجب أن تخضع للتحليل والمناقشة حتى يتم تفاديها، ومن هذه الصعوبات:

أولاً: صعوبات اجتماعية: حيث يواكب تطبيق الخصخصة بعض التخوفات من أبناء المجتمع في أن الخصخصة لا تصب إلا في مصلحة القادرين مادياً الذين يستطيعون توفير المال الكافي لإرسال أبنائهم إليها وكذلك ظهور الطبقية المجتمعية والشعور بعدم العدالة والمساواة.

معوقات خصخصة التعليم

ثانيًا: صعوبات اقتصادية: من أهم الصعوبات التي تواجه الخصخصة إعادة تقويم الأصول الثابتة المملوكة للدولة، وكيفية تحديد أسعار الأسهم في الشركات التعليمية الخاصة، بالإضافة إلى ضرورة إعادة تأهيل الأيدي العاملة في المؤسسات العامة التي يتم خصخصتها.

ثالثًا: صعوبات إدارية: وتتلخص في أن العقلية الإدارية السائدة في العديد من الدول تقوم على الروتين والتكرار، ومن ثم تقاوم التغيير والتجديد، بالإضافة إلى أن الأفراد العاملين قد يعارضون الخصخصة نتيجة ما يوفره لهم العمل في القطاع العام من ضمانات وحماية قد لا توفره لهم المؤسسات الخاصة.

معيقات خصخصة التعليم

رابعًا: صعوبات قانونية.

حيث تتطلب الخصخصة تشريعات جديدة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية، بحيث ينجم عن هذه التشريعات الجديدة تعديلات في الأداء الاقتصادي للدولة والمؤسسات والمرافق والخدمات الاجتماعية بها.

وذكر بعض الباحثين أن هناك معيقات خاصة بالتعليم العالي تتمثل في ما يأتي:



معيقات ذخصة التعليم العالي

١. تدني الخبرات والمعارف اللازمة المتعلقة بالتخصيص، إذ أن معظم الخبرات والمعارف هي ذات طابع فني وتشغيلي لأن الحكومة هي مقدم الخدمة الأساسي.
٢. قلة عدد الشركات المحلية التي تمتلك القدرة الفنية والمالية الكافية، لتولى تقديم الخدمات، وذلك بسبب أن الحكومة كانت المقدم الأساسي للخدمات في العديد من القطاعات.
٣. ضعف الأطر التشريعية العامة التي تمكن عمليات التخصيص وترفع مستوى حوكمتها. أدى ضعف التشريعات إلى تقليل ثقة المستثمرين والتخوف من قتل عملية التخصيص أو تنفيذه بطرق خاطئة.

معيقات ذمذمة التعليم العالي

٤. تقاطع عمليات التخصيص مع العديد من الأنظمة واللوائح والتي قد تعيق عملية التخصيص، لأن هذه الأنظمة وضعت في ظل دور الحكومة في تمويل القطاعات وضعف دور القطاع الخاص.

٥. غياب الأطر التشريعية المتقدمة أو سياسات لكل قطاع مستهدف في التخصيص لأن الحكومة كانت ولا تزال هي المشغل للقطاع. إن القطاع الخاص بطبيعته يمتنع من الدخول في القطاعات التي لا يوجد فيها أنظمة ولوائح تحكم العلاقات بينه وبين الأنظمة التشريعية والرقابية في مجال التخصيص.

آليات مقترحة لتطبيق وتنفيذ الخصخصة في التعليم



١. اعتماد السياسات الخاصة بآلية تطبيق خصخصة التعليم على ضوء التجارب العالمية.

٢. بناء أنظمة تعليمية لها آثار فعالة تتناسب مع سياسة الخصخصة.

٣. تحديد أهداف ورؤى خاصة بالخصخصة والعمل على تحقيقها بشرط توافقها مع فلسفة التربية والتعليم وسياسة الدولة.

٤. وضع ضوابط وقوانين للمستثمرين والقطاع الخاص حتى لا يكون التعليم سلعة للربح.

٥. جمع البيانات والمعلومات والوثائق والإحصائيات والتقارير حول تجارب الدول في خصخصة التعليم وتحليلها والاستفادة منها.

آليات مقترحة لتطبيق وتنفيذ الخصخصة في التعليم

٥. الرجوع لكثير من الأدبيات السابقة حول تقييم تجربة الخصخصة في كثير من الدول.
٦. الأخذ بأراء المسؤولين في وزارة التعليم والجهات المشتركة الأخرى.
٧. تحديد الموارد المالية والبشرية ووضع ضوابط لتعيين المعلمين.
٨. دراسة جودة البنية التحتية والمرافق للمدارس والجامعات تمهيدًا لقرار الخصخصة من عدمه.
٩. وضع قوانين للمدارس والجامعات التي لم تسع لتحقيق مؤشرات عالية وإجراءات تصحيحية؛ بهدف التحسين المستمر.

آليات مقترحة لتطبيق وتنفيذ الخصخصة في التعليم

١٠. وضع آلية لإدارة وتقييم برنامج الخصخصة من قبل المسؤولين ووضع معايير للحد الأدنى من الكفاءة المطلوبة، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع خطط إجرائية تهدف للتحسين يتم مراجعتها ومتابعة تنفيذها.

١١. التطوير المهني للمعلمين، ودعمهم وتحفيزهم؛ للحد من التسرب ولتحقيق الأمان الوظيفي.



خاتمة

مما لا شك فيه ازدياد الطلب على التعليم في عصرنا الحالي، ويلاحظ أنه قليل من الدول التي تملك تمويل وإدارة التعليم الحكومي بالكامل، لذا فإن معظم الدول بحاجة إلى مساعدة القطاع الخاص لتمويل التعليم وتحقيق أهدافه، وفي حال أردنا أن تنعكس هذه المنافع على المصالح الواسعة النطاق في المجتمعات لابد من السيطرة على الخصخصة ديمقراطيًا بشكل يضمن تحقيق أهداف التعليم التقليدية المتمثلة في بناء المجتمع وتطويره، ولا يمكن السماح للدول القومية «بالتلاشي والاضمحلال» أمام القوة المفرطة للعولمة والأسواق العالمية فلا بد من صياغة سياسات تعليمية تنظم عمل مؤسسات التعليم الخاص وتراقب أنشطته وتطور نظامًا للمساءلة بحيث لا يخرج عن أهداف وسياسة التعليم للدولة.

نتائج المحاضرة التاسعة

- مفهوم الخصخصة وخصخصة التعليم
- مبررات خصخصة التعليم
- إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم
- معوقات خصخصة التعليم
- أنواع خصخصة التعليم
- آليات مقترحة لتطبيق خصخصة التعليم

المراجع

عبيدات، أسامة (٢٠١٠). التوجه نحو خصخصة التعليم المدرسي في الأردن

<https://www.7iber.com/2010/01/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84>

الحلايية، حنين (٢٠٢٢) أهداف خصخصة التعليم.

https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81_%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85_%D9%88%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D9%87

الشواورة، ياسن (٢٠١٩). خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، المجلة العلمية، جامعة أسيوط ، ٣٥(٣) الجزء ٢.

المحجان ، أنوار بنت ناصر و المطيري، نادية بنت محمد (٢٠٢٣) معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب مصر ، ٧(٣٢) فبراير ١٦٩ - ١٩٢.

المقبل، الجوهرة عبدالرحمن (٢٠٢١) أنموذج مقترح لخصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر قيادات تعليم جدة. المجلة العربية للنشر العلمي، جامعة دار الحكمة بجدة، العدد التاسع والعشرون تاريخ الإصدار : ٢ - آذار - ٢٠٢١.

سياسات التعليم



د. إيمان عثمان المصري
د. الاء طارق الضمرات أ.د. محمد بن محمد مخلص

الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

مكتبة
الرشد
rushd
bookstore

المصري، إيمان، والضممرات، آلاء، ومخلص، محمد
(٢٠٢٤). سياسات التعليم، مكتبة الرشيد: الرياض.

الحسين، أحمد (٢٠٠٢). مدخل إلى تحليل السياسات
العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية.

Tagler, Sandra (1997) Educational Policy
and Politics of Change, New fetter lane,
England.

Thank You